



## الرئاسة إلى ما بعد ولاية المجلس!

■ هتاف دهايم

ينتظر الملف الرئاسي حل ملفات أكبر منه في المنطقة، وعندما يحين أوانه سيكون وفقاً لموازين القوى في الميدان الذي على وقعه ينتج الحل السياسي.

أكدت مبادرة رئيس كتلت التغيير والإصلاح العماد ميشال عون التي نصت على أربعة اقتراحات للخروج من الأزمات الدستورية المترامية، (اعتماد الانتخابات الرئاسية المباشرة من الشعب على مرحلتين، الاستفتاء الشعبي، اختيار المجلس النيابي بين الأول والثاني من الموارثة الأكثر تمثيلاً فيه، إجراء انتخابات نيابية قبل الرئاسية على أساس قانون جديد يؤمن المناصفة بين المسيحيين والمسلمين) أن النظام السياسي الحالي ليس نظاماً قابلاً للحياة لتنظيم الدولة.

يرغب رئيس «الكتل» بتقادي مخاطر الإصلاحات الخارجية، بالمطالبة بالاحتكام إلى الشعب، لا سيما أنه «يس» من الوصول إلى حل في الوضع الراهن، وأن يكون هذا الحل وطنياً. كل ذلك يفوق بصيغة أو بأخرى إلى وضع لبنان أمام مفترق طرق: إما تلقت المبادرة البرتقالية والسير بها وفقاً لتفاهات داخلية، أو الانفجار الذي يعني فتح الباب مجدداً أمام الخارج لإيجاد حل على غرار الطائف، الذي في نهاية المطاف سيدخل، فهو شعب موتاً، وفريق 14 آذار يدرك ذلك، لكنه لا يملك جراحة الإعلان.

يتجه عون إلى التصعيد في حال لم تستجب القادات السياسية مع مبادرته، ويعتبر أن الأفكار التي طرحها هي أفكار محايدة، غير منحازة وعادلة وترجع قناعة بضرورة أن يكون الرئيس هو الأقوى مسيحياً، لذلك تم تكليف وفد من التيار بدأ أمس جولته على القادات السياسية والروحية، وربما تكون هذه الجولة، بمثابة الطلقة العونية الأخيرة في الاقتاع، وتبقى الفترة المقبلة من الانتظار، لتضاح المزيد من نتائج المشهد الإقليمي وما مدى تأثيره على الوضع اللبناني.

أعطى الأمين العام لحزب الله السيد نصر الله أمس غطاء مرناً لموقف رئيس التيار الوطني يقترح تطبيق الطائف من ناحية المناصفة، لكن السيد نصر الله لم يشجع العماد عون في لغائها الأخير على أي موقف متشدّد كالاستقالة أو الاعتكاف استناداً إلى تجارب سابقة، هذا فضلاً عن أن العماد عون لن يترك الحكومة ويغيب فريق 14 آذار والنائب وليد جنبلاط التقفد بالقرارات، فالبقاء في الحكومة يمكنه من معرفة ماذا يجري في داخلها ويمكنه من مراقبة عملها.

لكن ماذا لو أفلت الأبواب أمام تطبيق اتفاق الطائف «مناصفة»؟ فهل ينتقل الجنرال عون من طرح البحث في الملف الرئاسي إلى طرح النظام السياسي برمته؟ تشير مصادر مطلعة لـ«البناء» إلى أن تعديل الطائف لا يحل مشكلة انتخاب الرئيس، لأن المشكلة تكمن في التطبيق. والعقبة ليست في هذا الميثاق إنما في المجلس النيابي وقانون الانتخابات، بغض النظر عن أن «الطائف» يحتاج إلى تعديلات إلا أن هذه التعديلات يجب أن يسبقها انتخاب رئيس للجمهورية، علماً أن العماد عون يريد أن يعود ملك رئاسة الجمهورية إلى الأولوية، وأن تتحدد آلية العمل للوصول إلى هذه الانتخابات، ويعمل على فتح ثغرة في الحائط المسدود للوصول إلى انتخاب رئيس.

لن ينتخب المجلس النيابي الحالي رئيس الجمهورية، ولذلك قد يكون الاقتراح الرابع القائم على إجراء انتخابات نيابية قبل الرئاسية على أساس قانون جديد، هو الأصعب، فأحد الفريقين في هذا المجلس لا يملك الأثرية، وبالتالي فإن هذا البرلمان غير قادر على انتخاب رئيس، الأمر الذي يتطلب إجراء انتخابات نيابية جديدة.

وتؤكد المصادر «أن الرئيس الأقوى للجمهورية يأتي من أكثرية قوية في المجلس النيابي، وهذا يفرض إجراء انتخابات نيابية جديدة، ولو وفق قانون الستين، تستفتي الشعب بطريقة غير مباشرة».

وتحدثت عن خيار من اثنين:

الأول: استقالة نصف المجلس +1 عندها يصبح منحلّاً. والثاني: انتظار انتهاء الولاية في حزيران 2017 وإجراء انتخابات نيابية من جديد، وهذا الخيار هو الأوفر حظاً، فأي من الكتل النيابية لن يقدم على خطوة تقديم الاستقالة قبل انتهاء ولاية المجلس.

وعلى رغم أن وصول العماد عون إلى الحكم ممنوع من قبل بعض الدول الإقليمية، تجزم المصادر أن لا رئيس تسوية في لبنان، وتلفت إلى «أن من يضع فيتو على وصول جنرال الرابطة إلى قصر بعيداً لأنه حليف حزب الله، هو نفسه من أهدع التيار الوطني الحر في عام 2005 عن الحكومة، ولم يكن يومذاك الجنرال عون حليفاً لحزب الله، ولذلك فإن هؤلاء يتزعمون بتحالف عون مع حزب الله، فقط لأنهم لا يريدون رئيساً قوياً للجمهورية».

## البنا

### المهم أن يتسع صبر عون وصدره

◆ روزانا رمال

لطالما دعا العماد ميشال عون إلى سلسلة إصلاحات وتحديثات باتت ضرورية لإعادة إنتاج صيغة حكم تتوافق مع الظروف الراهنة التي يعيشها لبنان، مكرراً الحديث عن المراحل الذي قطعها وعن كل ما تغير، وخصوصاً من مرحلة ما بعد الخروج السوري من لبنان، إضافة إلى إثارته موضوع اتفاق الطائف وحقوق المسيحيين وغير ذلك مما بقي وسيبقى موضوع نزاع طويل بين الطوائف.

اعتاد اللبنانيون أن كل زعماء الطوائف يلجأون دائماً إلى خطاب المظلومية للإيحاء بالتضحيات المقدمة، مقارنةً بتنعم سواهم بعائدات النظام والحكم، فيسمعون مثلاً طرفاً شيعياً يشير إلى زهد في السلطة، مذكراً بأنه لا يطلب وزارات ولا مناصب، ومارونياً ينشد حقوقه الضائعة، وسنياً يتحدث عن معاناته من عدم إحصاء تعديل الطائف، وقد روى الرئيس إلى أقلية.

هذا يعني أن لا أحد في لبنان راض عن ما أنتجه اتفاق الطائف الذي جاء كحل لوقف الحرب الأهلية، ولا عن الدستور الذي يصيغ نظام الحكم في لبنان، وبالتالي فإن الجميع يوافق العماد ميشال عون، بطريقتهم أو بأخرى، بأن هناك ما يجب إصلاحه.

ليس مضموناً أن تقابل دعوات عون بالإيجابية، وخصوصاً في ما يخص تعديل الطائف، وقد روى الرئيس تمام سلام باتهام العماد عون بالهروب، قائلًا: نرفض الطروحات القائلة أن الأزمة الراهنة سببها قصور في اتفاق الطائف، والدستور ليس المسؤول عما نحن فيه، بل القوى السياسية كما أن اللقاء الموضوع على بنينا النظام وتكوينه

وعلى الدستور هو في رأي هروب من المسؤولية».

يريد عون من جهة أخرى أيضاً، إجراء انتخابات نيابية قبل الرئاسية على أساس قانون جديد يؤمن المناصفة بين المسيحيين والمسلمين، كما يريد إجراء انتخابات من الشعب أو استفتاء أو انتخابات نيابية قبل الرئاسية وهذا ما لا يمكن اعتباره ممكناً أيضاً، وخصوصاً طرح فكرة قانون جديد في هذه الظروف، ما يتطلب وقتاً أطول يزيد على الفراغ الرئاسي فراغاً أطول، عدا عن أنه لا يلوح في الأفق أي مؤثر على أن الفرقاء سيتفقون على قانون جديد وبديل ومرص.

يبدو أن التيار الوطني الحر، وبعد إطلاق حزب الله المنتصر في القلمون موقفه الداعم له عبر ما قاله أمينه العام السيد حسن نصرالله في خطابه الأخير المتمثل بأهمية الوقوف عند مبادرات وطروحات العماد عون جدياً، أعطى زخماً بدأت نتائجه في الظهور، سواء في التأييد أو المعارضة، لكن في الحالتين جعل المبادرة في التداول.

وبالنسبة إلى البطريرك الراعي، فقد صمد بكركي بأن البطريرك كان إيجابياً حيال حركة المبادرات العونية، بعد لقائه نواب التغيير والإصلاح، وأنه مؤيد لكل ما يجمع عليه اللبنانيون، وبالتالي يبدو أن هذا الموقف ليس سوى تنصلاً من القفرة على التأثير أو مساندة عن كطرف، ما يعني أن بكركي لن يخرج بأي دعم واضح لطروحات عون لحل الأزمات الوطنية، حتى وإن صبت تلك الطروحات في مصلحة الاستحقاقات «المسيحية»، في نفسها بكركي التي اضطرت بعد كلام السيد نصرالله إلى عدم إجمال مبادرات عون.

لهذه الأسباب، يستطيع العماد عون، وهو يتلقى الانتقادات لمبادراته أو التخلي عنها، أن يفرح لكونه جعلها جزءاً من المشهد السياسي، وطالما أنه لم يفصح عن تقديم قانون انتخابي بعينه كشرط مسبق، صار في إمكانه أن يعتبره أن إذا

## ولايتي: الاستحقاق الرئاسي يخص اللبنانيين أنفسهم والإنجازات الكبرى في القلمون تقوي محور المقاومة



سلام مجتمعاً إلى ولايتي والوفد المرافق في السراي

### لحل أزمة اليمن بالحوار

ورداً على سؤال حول اجتماع الرياض الذي خصص لليمن، أجاب ولايتي: «بما أن المملكة العربية السعودية هي في حقيقة الأمر أحد طرفي النزاع فإنها لا تستطيع أن تستضيف مؤتمراً لحل الأزمة اليمنية. ونعتقد أنه، في المقابل، ينبغي أن تتعدّد جلسة وطاولة للحوار الوطني بين كل مكونات المجتمع اليمني فقط بين بعضهم البعض في بلد آخر محايد لا يرتبط لا بالرياض ولا بسواها من الأطراف المشاركين في هذه الأزمة (...) وبطبيعة الحال شرط أن تتوقف الغارات العسكرية السعودية الوحشية التي تستهدف أبناء الشعب اليمني الإبرياء والأمنيين والعزل».

ويعد لقائه رئيس الحكومة تمام سلام في السراي الحكومية، قال ولايتي: «نأمل، بإذن الله تعالى، أولاً من خلال الوحدة والتلاقي والوعي الموجود بين مختلف

## خفايا

تؤكد مصادر مطلعة أنّ نائباً بقاعياً يشغل اليوم منصباً وزارياً بارزاً يحاول صرف نفوذه للهيمنة والتسلط على مجلس بلدي في مركز القضاء الذي يمثله في الندوة البرلمانية. وفي المعلومات فإنّ الوزير أهان رئيس البلدية أمام أعضاء المجلس البلدي، وهده بتكسير رجليه وإجباره على الاستقالة، إذا استمرّ برفض الانصياع لأوامره ولم ينفذ له رغباته كاملة.

في الاتجاه الذي يؤدي إلى التفكير الإيجابي على مختلف التطورات السياسية الجارية من حولنا في هذه المنطقة». وتابع ولايتي: «أكدنا للرئيس سلام خلال لقائنا معه وكذلك خلال اللقاء الذي جمعنا برئيس مجلس النواب نبيه بري، إن الجمهورية الإسلامية الإيرانية تدعم كل المساعي التي يقوم بها الشعب اللبناني العزيز والنخب السياسية اللبنانية والحكومة اللبنانية وكافة القوى السياسية الفاعلة على الساحة اللبنانية من أجل ملء الفراغ الرئاسي. وإيران بطبيعة الحال تأمل وتدعم أي ملء لهذا الفراغ في أسرع وقت ممكن». كما زار ولايتي رئيس كتلت التغيير والإصلاح العماد ميشال عون، في دارته في الرابية، وعرض معه التطورات، وغادر من دون الإذلاء بأي تصريح.

وكان المسؤول الإيراني وصل إلى بيروت صباح أمس، وكان في استقباله في المطار عضو هيئة الرئاسة في حركة أمل خليل حمدان ممثلاً لرئيس مجلس النواب نبيه بري، النائب علي المقدم ممثلاً الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصرالله، السفير الإيراني محمد فتحعلي وعدد من المشايخ ورجال الدين والشخصيات.

وأشار ولايتي من المطار إلى أنه يزور لبنان لتلبية دعوة للمشاركة في إختتام أعمال المؤتمر العلماني الدولي من أجل فلسطين الذي يتعدّد في بيروت حالياً، وعقد لقاءات رسمية مع المرجعيات السياسية. وأكد أن بلاده «ما زالت تعتقد في شكل راسخ أنّ القضية الفلسطينية يجب أن تبقى القضية المركزية الأولى لدى العالم الإسلامي».

وسئل ولايتي عما إذا كان يحمل معه أي مبادرة إيرانية لحلحلة ما على صعيد ملء الشغور الرئاسي، فأجاب: «نعتقد أن حل المشاكل السياسية العالقة في لبنان تخص اللبنانيين أنفسهم، ونحن على ثقة تامة أنه بفضل الديمقراطية العريقة التي يتمتع بها لبنان الشقيق بإمكانه في نهاية المطاف أن يجد المخرج الملائم والحل المناسب لملء الفراغ الرئاسي الذي يعاني منه حالياً».

**المصدر الجديد**

الثلاثاء 09.30 PM

### وزير الخارجية المكسيكي زار بريّ وسلام وباسيل



باسيل ونظيره المكسيكي (الدايتي ونهرا)

جال وزير الخارجية المكسيكي، من أصل لبناني، خوسيه انطونيو كوربيرينا على كبار المسؤولين اللبنانيين، فزار مقر الرئاسة الثانية في عين التينة، حيث التقى رئيس مجلس النواب نبيه بري وجرى عرض العلاقات الثنائية بين البلدين والتطورات الراهنة.

ثم انتقل إلى السراي الحكومية، حيث التقى رئيس الحكومة تمام سلام. وفي قصر بسترس، التقى كوربيرينا بنظيره اللبناني جبران باسيل وعقدا بعد اللقاء مؤتمراً صحافياً استهله باسيل لافتاً إلى أن هذه الزيارة «فرصة لتمتين العلاقات بين لبنان والمكسيك سياسياً واقتصادياً».

وقال: «إن لبنان، كما تعلمون، يعاني من مشكلات وأخطار محدقة على أرضه، الأخطار الإسرائيلية، النزوح السوري وموضوع الإرهاب، وقد طرحنا موضوع إعادة النظر في القرار المكسيكي المتعلق بحظر السلاح إلى لبنان لتمكين الجيش اللبناني من مواجهة الإرهاب ووعداً الوزير القيام بمساع داخل المكسيك لحل هذا الأمر».

وأضاف: «الموضوع الثاني المهم هو الموضوع الاقتصادي ورأينا مدى اهتمام والمام الوزير بالمواضيع الاقتصادية في المكسيك».

وتابع: «بحسبنا أيضاً في موضوع الموائمة والتبادل والنقل البحري بين البلدين كون المكسيك تمتلك أطول خط بحري وأطول شاطئ في العالم، وعلى لبنان الاستفادة من هذا الأمر من خلال استعمال المكسيك كمركز للانتقال إلى البلدان المحيطة بها. كذلك بحسبنا في إمكان إنشاء خط جوي بين لبنان ودول أميركا اللاتينية».

ولفت باسيل إلى أنّ الموضوع الأهم الذي بحثه مع نظيره المكسيكي هو موضوع الإغتراب اللبناني، إذ يوجد في المكسيك جالية لبنانية أو متحدرين من أصل لبناني بأعداد كبيرة جداً، وهم فاعلون في كل المجالات السياسية والاقتصادية والسياحية والثقافية وعلى رأسهم الوزير كوربيرينا.

وأكد الوزير المكسيكي، من جهته، «أن الحوار السياسي بين المكسيك ولبنان هو قريب جداً وإيجابي، ونحن نود رؤية انعكاس هذا الأمر تطوراً أكبر وتعاوناً في كل المجالات، وأيضاً من خلال تعزيز اللغة العربية في المكسيك من جهة، ومن جهة أخرى تعزيز اللغة الإسبانية في لبنان».

**بلا حصانة**

الثلاثاء 21.15

OTV WWW.OTV.COM.LB